اللامركزية الإدارية وانعكاساتها على إدارة المناطق الحرة فى مصر- دراسة تطبيقية

محمد احمد محمد ناجى المغربي

الملخص:

اللامركزية في إدارة المناطق الحرة قضية هامة حيث أنها تمثل عملية تفويض لسلطة صنع القرار الإدارى من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى إدارة المنطقة الحرة والتى ستقوم بتنفيذ وآداء جميع المهام التي يتم تكليفها بها دون مشاورة الهيئة المركزية ، وهذا يتطلب ضرورة إشراك كل العاملين داخل المنطقة الحرة في عملية صنع القرار، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتطبيق وتنفيذ القرار، وقد قام الباحث بعمل دراسة ميدانية لاختبار فروض الدراسة والإجابة على تساؤلاتها ، وذلك عن طريق استمارات الاستقصاء والتى تم توزيعها على عينة الدراسة من العاملين بإدارات المناطق الحرة المختلفة فى مصر، والمستثمرين فى المناطق الحرة.

Abstract:

Decentralization in the management of free zones is an important issue as it represents the process of delegating administrative decision-making authority from the General Authority for Investment and Free Zones to the management of the free zone, which will implement and perform all tasks assigned to it without consulting the central authority, and this requires the necessity of the involvement of all workers within the free zone In the decision-making process, and setting the necessary plans and programs to implement the decision, the researcher undertook a field study to test the hypotheses of the study and answer its questions, through survey forms that were distributed to the study

sample from workers in the departments of the free zones in Egypt, and investors in the free zones.

مقدمة:

قام الباحث بتصميم مجموعة مبدئية من قوائم الاستقصاء والتى تم عرضها على مجموعة من الأساتذة والمتخصصين الذين أبدوا مجموعة من الملاحظات على الصياغة ، وقد أخذ الباحث بهذه الملاحظات وقام بإخراج قوائم الاستقصاء فى صورتها النهائية ، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى فئتين هما فئة العاملين بإدارات المناطق الحرة المختلفة فى مصر وقطاع المناطق الحرة على اختلاف مستوياتهم الإدارية ، وفئة المستثمرين أصحاب الشركات المقامة بنظام المناطق الحرة سواء مناطق حرة عامة أو مناطق حرة خاصة ، حيث اعتمد الباحث على العينة العشوائية البسيطة.

بعد الإنتهاء من جمع البيانات تم الإستعانة بالحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج Statistical package for social science SPSS 24 لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولإختبار صحة فروض الدراسة، وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي.

وقد تناول الباحث تفصيلاً للمنهجية التي اتبعها في دراسته، ويشمل ذلك تحديد نوع ومصادر البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي للبيانات والتحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية التي قام باجرائها الباحث، وأخيراً اختبار صحة الفروض التي تقوم عليها الدراسة.

عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته كما سبق أن تم التوضيح على فئتين وهما فئة العاملين بالمناطق الحرة في مصر، وفئة المستثمرين.

أ- فئة العاملين بالمناطق الحرة:

اعتمد الباحث في فئة العاملين بالمناطق الحرة على العينة العشوائية البسيطة وذلك بالاعتماد على جداول العينات الإحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% وخطأ مسموح به في التقدير ±٥% فكان حجم العينة الإجمالي هو ٢٣١ من العاملين بالمناطق الحرة في مصر والجدول التالي يوضح توزيع العينة ونسبة الاستجابة.

جدول رقم (١)

المجتمع وتوزيع العينة في فئة العاملين بالمناطق الحرة

البيان / النوع	حجم المجتمع	حجم العينة	الاستجابات الصحيحة	نسبة الاستجابة %
إجمالي	٥٧٢	٢٣١	٢١٢	٩١.٧

ب- فئة المستثمرين:

قام الباحث باستخدام على العينة العشوائية البسيطة بالاعتماد على جداول العينات الإحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% وخطأ مسموح به في التقدير ±٥% وعند عدد مستثمرين ١١٠٢ وبلغ حجم العينة ٢٨٥ والجدول التالي يوضح نسبة الاستجابة في فئة المستثمرين.

جدول رقم (٢)

المجتمع وتوزيع العينة في فئة المستثمرين بالمناطق الحرة

البيان	حجم المجتمع	حجم العينة	الاستجابات الصحيحة	نسبة الاستجابة %
المستثمرين	١١٠٢	٢٨٥	213	%٧٤.٧

بعد تجميع البيانات وتفريغها وجدولتها باستخدام برنامج Statistical package for social science SPSS 24 حيث تم تحليل البيانات لاختبار صحة الفروض ، وقد تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفى والإحصاء التحليلى كما يلى:

أ) الإحصاء الوصفي:

اعتمد الباحث في الإحصاء الوصفي على كلاٍ من الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها ، وكذلك تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cron Bach's Alpha) والذي يستخدم لقياس مدى الصدق والثبات للأسئلة الموجودة في الاستقصاء وكذلك التأكد من مدى أهمية هذه الأسئلة بالاضافة الى استخدام معامل الثبات وذللك لقياس ثبات أداة الدراسة بطريقة الجذر التربيعي لمعامل الفا.

ب) الإحصاء الاستدلالي:

اعتمد الباحث فى تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء التحليلي للتحقق من مدى صحة الفروض وهذه الأساليب كما يلي:

- **تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression analysis**

هو أسلوب احصائي يستخدم لاختبار أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد بطريقة المربعات الصغرى OLS والذي يحتوي على اختبار معاملات الانحدار (t) واختبار النموذج الكلي (F) وبعض اختبارات التحقق من افتراضات المربعات الصغرى.

- **اختبار (t) لعينتين مستقلتين Two samples independent T-test**

كأحد الفروق الإحصائية للمقارنة بين عينتين مستقلتين

التحليل الاحصائى لنتائج الدراسة الميدانية

١- معامل الصدق والثبات(ألفا كرونباخ):

تم حساب معاملي الصدق والثبات (Cron bach Alpha) لأسئلة الاستقصاء في كل فئة من فئات الدراسة, وذلك لبحث مدى ثبات أسئلة الاستبيان ، ولبحث مدى إمكانية الاعتماد على هذه الأسئلة في التحليل ، وكانت قيم معاملي الصدق والثبات لفئات الدراسة كما في الجداول التالية:

جدول رقم (٣)
معاملي الصدق والثبات لفئة العاملين

اسم المحور	معامل الصدق ألفا كرونباخ	معامل الثبات	عدد المحاور
اللامركزية الإدارية وانعكاساتها على إدارة المناطق الحرة في مصر	0.793	0.890	26

من الجدول السابق يتضح للباحث أن معاملات الصدق والثبات مقبولة لأسئلة الاستبيان ككل لأن قيمة معاملى الصدق والثبات تجاوزت (٠.٥) في فئة العاملين وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث , وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل مع عدم استبعاد أي عنصر من عناصر المتغيرات محل الدراسة.

جدول رقم (٤)
معاملي الصدق والثبات لفئة المستثمرين

اسم المحور	معامل الصدق ألفا كرونباخ	معامل الثبات	عدد المحاور
اللامركزية الإدارية وانعكاساتها على إدارة المناطق الحرة في مصر	0.751	0.866	15

من الجدول السابق يتضح للباحث أن معاملات الصدق والثبات مقبولة لأسئلة الاستبيان ككل لأن قيمة معاملى الصدق والثبات تجاوزت (٠.٥) في فئة المستثمرين وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث, وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل مع عدم استبعاد أي عنصر من عناصر المتغيرات محل الدراسة.

٢- الإحصاء الوصفي لنتائج الدراسة

فيما يلي عرض لنتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة :

أولاً العاملين بالمناطق الحرة:

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
١- تقوم المناطق الحرة بتطوير نظام العمل وإجراءاته بصفة مستمرة	3.69	1.069	28.96%	73.83%	الرابع
٢- يتم الإستفادة القصوى من طاقات العاملين في المناطق الحرة	3.04	1.259	41.44%	60.75%	الثامن عشر
٣- يتوافر بالمناطق الحرة المناخ المناسب الذي يشجع العاملين علي التطوير والتقدم	3.00	1.173	39.05%	60.08%	التاسع عشر
٤- تقوم الهيئة بتوفير دورات تدريبية لتأهيل العاملين باستمرار	3.25	1.115	34.30%	65.00%	الرابع عشر
٥- يوفر الهيكل التنظيمي للمناطق الحرة الفرصة المناسبة لتكوين صف ثان	2.94	1.159	39.41%	58.83%	الثاني والعشرون
٦- تتناسب بطاقات الوصف الوظيفي مع الاعمال المكلف بها العاملين	3.20	1.146	35.85%	63.92%	الخامس عشر
٧- تقوم الإدارة العليا دائماً بتفويض بعض اختصاصاتها للمستويات الأدني	3.47	1.026	29.57%	69.42%	الحادي عشر
٨- تمنح الإدارة العليا الفرصة	2.94	1.045	35.54%	58.83%	الحادي

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
دائماً للموظفين للإبداع والإبتكار					والعشرون
٩- تمنح الإدارة العليا دائماً للموظف المشاركة في صنع القرار	2.90	1.061	36.52%	58.08%	الثالث والعشرون
١٠- لديك الصلاحيات الكافية لاتخاذ القرار في حال تطلب موقعك الوظيفي ذلك	3.14	1.087	34.65%	62.75%	السادس عشر
١١- التوسع في اعطاء الصلاحيات يزيد من كفاءة العمل	4.09	0.866	21.18%	81.75%	الأول
١٢- لديك البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعدك علي انجاز عملك بكفاءة	3.68	0.942	25.62%	73.58%	الخامس
١٣- يتعرض العاملين للمسائلة من جهات التفتيش جراء الإقدام علي اتخاذ القرار	3.63	0.989	27.26%	72.58%	السادس
١٤- تحرص الادارة علي الالتزام الصارم بالتعليمات ولا تقبل بالتفكير خارج الصندوق	3.26	1.139	34.95%	65.17%	الثالث عشر
١٥- تقوم الهيئة بتطبيق اللامركزية الادارية في ادارة المناطق الحرة	2.81	1.065	37.93%	56.17%	الخامس والعشرون
١٦- تتسم الهيئة بدرجة عالية من المركزية وتركز السلطة في يد الإدارة العليا بشكل قد يعوق العناصر الشابة المميزة من الانطلاق والابداع	3.51	1.063	30.29%	70.17%	الثامن
١٧- يتم التركيز من قبل القيادات العليا علي الجوانب الإجرائية والروتينية المتعلقة بتنفيذ اللوائح والقوانين بصورة روتينية حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية	3.73	1.124	30.17%	74.50%	الثالث
١٨- تقوم الهيئة باتباع مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب	2.45	1.066	43.43%	49.08%	السادس والعشرون

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
١٩- يسمح الهيكل التنظيمي الحالي بتفويض السلطات من المستويات الأعلى الى المستويات الأدنى	3.13	1.055	33.78%	62.50%	السابع عشر
٢٠- لا يوجد توازن في أعباء العمل لكل من الوظائف القيادية والتنفيذية المختلفة	3.61	0.957	26.50%	72.25%	السابع
٢١- توجد بعض العقبات التي تعترض تفويض السلطات بين المستويات الإدارية المختلفة	3.50	0.955	27.29%	70.00%	العاشر
٢٢- تشجع الإدارة العليا بالهيئة العاملين علي التطوير والابتكار	2.98	1.107	37.16%	59.58%	العشرون
٢٣- توجد أولوية لموظفي الهيئة عن غيرهم من خارجها لشغل الوظائف القيادية بها	2.86	1.169	40.83%	57.25%	الرابع والعشرون
٢٤- لا تساهم نظم ولوائح العمل الحالية في تحقيق سرعة الانجاز والأداء الاقتصادي للعمل	3.30	1.019	30.91%	65.92%	الثاني عشر
٢٥- تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر سوف يرتقى بإدارة هذه المناطق مما يساعد على القيام بدورها في التنمية	4.08	0.971	23.81%	81.58%	الثاني
٢٦- تساهم لجان التفتيش سواء الداخلية (من داخل الهيئة) أو من الجهات الخارجية فى الحد من التطوير والابتكار بسبب طلبها الالتزام الحرفى باللوائح والقوانين	3.50	1.102	31.43%	70.08%	التاسع

جاء في ترتيب الأهمية النسبية [1] في الترتيب الأول العنصر " التوسع في إعطاء الصلاحيات يزيد من كفاءة العمل " بأهمية نسبية بلغت 81.75 % وانحراف معياري 0.866 ، وجاء في الترتيب الثاني العنصر " تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر سوف يرتقى بإدارة بهذه المناطق مما يساعد على القيام بدورها في التنمية " بأهمية نسبية بلغت 81.58% وانحراف معياري0.971، وجاء في الترتيب الثالث العنصر" يتم التركيز من قبل القيادات العليا علي الجوانب الإجرائية والروتينية المتعلقة بتنفيذ اللوائح والقوانين بصورة روتينية حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية " بأهمية نسبية بلغت 74.50% وانحراف معياري 1.124، وجاء في الترتيب الرابع العنصر" تقوم المناطق الحرة بتطوير نظام العمل وإجراءاته بصفة مستمرة " بأهمية نسبية بلغت 73.83% وانحراف معياري 1.069 ، وجاء في الترتيب الخامس العنصر" لديك البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعدك علي إنجاز عملك بكفاءة بأهمية نسبية بلغت 73.58% وانحراف معياري 0.942، وجاء في الترتيب السادس العنصر" يتعرض العاملين للمسائلة من جهات التفتيش جراء الإقدام علي اتخاذ القرار" بأهمية نسبية بلغت 72.58% وانحراف معياري 0.989 ، وجاء في الترتيب السابع العنصر" لا يوجد توازن في أعباء العمل لكل من الوظائف القيادية والتنفيذية المختلفة " بأهمية نسبية بلغت 72.25% وانحراف معياري 0.957 ، وجاء في الترتيب الثامن العنصر" تتسم الهيئة بدرجة عالية من المركزية وتركز السلطة في يد الإدارة العليا بشكل قد يعوق العناصر الشابة المميزة من الانطلاق والإبداع " بأهمية نسبية بلغت 70.17% وانحراف معياري 1.063 ، وجاء في الترتيب التاسع " العنصر تساهم لجان التفتيش سواء الداخلية (من داخل الهيئة) أو من الجهات الخارجية في الحد من التطوير والابتكار بسبب طلبها الالتزام الحرفي باللوائح والقوانين " بأهمية نسبية بلغت 70.08% وانحراف معياري 1.102 ، وجاء في الترتيب العاشر العنصر" توجد بعض العقبات التي تعترض تفويض السلطات بين

(١) إذا تجاوزت الأهمية النسبية أو تساوت مع ٦٠% فهذا مؤشر على الموافقة على العنصر من قبل عينة البحث ، أما إذا انخفضت عن ٦٠% فهذا معناه رفض العينة لهذا العنصر.

المستويات الإدارية المختلفة " بأهمية نسبية بلغت 70.00% وانحراف معياري 0.955 ، وجاء في الترتيب الحادي عشر العنصر " تقوم الإدارة العليا دائماً بتفويض بعض اختصاصاتها للمستويات الأدنى " بأهمية نسبية بلغت 69.42% وانحراف معياري 1.026 ، وجاء في الترتيب الثاني عشر العنصر" لا تساهم نظم ولوائح العمل الحالية في تحقيق سرعة الانجاز والأداء الاقتصادي للعمل " بأهمية نسبية بلغت 65.92% وانحراف معياري 1.019 ، وجاء في الترتيب الثالث عشر العنصر" تحرص الإدارة علي الالتزام الصارم بالتعليمات ولا تقبل بالتفكير خارج الصندوق " بأهمية نسبية بلغت 65.17% وانحراف معياري 1.139 ، وجاء في الترتيب الرابع عشر العنصر " تقوم الهيئة بتوفير دورات تدريبية لتأهيل العاملين باستمرار" بأهمية نسبية بلغت65.00% وانحراف معياري 1.115 ، وجاء في الترتيب الخامس عشر العنصر" تتناسب بطاقات الوصف الوظيفي مع الأعمال المكلف بها العاملين " بأهمية نسبية بلغت 63.92% وانحراف معياري 1.146 ، وجاء في الترتيب السادس عشر العنصر" لديك الصلاحيات الكافية لاتخاذ القرار في حال تطلب موقعك الوظيفي ذلك " بأهمية نسبية بلغت 62.75 % وانحراف معياري 1.087 ، وجاء في الترتيب السابع عشر العنصر" يسمح الهيكل التنظيمي الحالي بتفويض السلطات من المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى" بأهمية نسبية بلغت 62.50% وانحراف معياري 1.055 ، وجاء في الترتيب الثامن عشر العنصر " يتم الاستفادة القصوى من طاقات العاملين في المناطق الحرة " بأهمية نسبية بلغت 60.75% وانحراف معياري 1.259 ، وجاء في الترتيب التاسع عشر العنصر" يتوافر بالمناطق الحرة المناخ المناسب الذي يشجع العاملين علي التطوير والتقدم " بأهمية نسبية بلغت 60.08% وانحراف معياري 1.173 ، وجاء في الترتيب العشرون العنصر" تشجع الإدارة العليا بالهيئة العاملين علي التطوير والابتكار" بأهمية نسبية بلغت 59.58% وانحراف معياري 1.107 ، وجاء في الترتيب الحادي والعشرون العنصر" تمنح الإدارة العليا الفرصة دائماً للموظفين للإبداع والابتكار " بأهمية نسبية بلغت 58.83% وانحراف معياري 1.045 ، وجاء في الترتيب الثاني والعشرون العنصر" يوفر الهيكل

التنظيمي للمناطق الحرة الفرصة المناسبة لتكوين صف ثان " بأهمية نسبية بلغت 58.83%وانحراف معياري 1.159 ، وجاء في الترتيب الثالث والعشرون العنصر" تمنح الإدارة العليا دائماً للموظف المشاركة في صنع القرار" بأهمية نسبية بلغت 58.08% وانحراف معياري 1.061 ، وجاء في الترتيب الرابع والعشرون العنصر" توجد أولوية لموظفي الهيئة عن غيرهم من خارجها لشغل الوظائف القيادية بها " بأهمية نسبية بلغت 57.25% وانحراف معياري 1.169 ، وجاء في الترتيب قبل الأخير العنصر" تقوم الهيئة بتطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة " بأهمية نسبية بلغت 56.17% وانحراف معياري 1.065 ، بينما جاء في الترتيب الأخير العنصر " تقوم الهيئة باتباع مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب " بأهمية نسبية بلغت 49.08% وانحراف معياري 1.066.

ثانياً المستثمرين :

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
١- تتوافر الخدمات المقدمة من الهيئة بالمناطق الحرة التي يوجد بها نشاط المشروع	4.15	0.933	22.50%	82.91%	الرابع
٢- تتواجد الجهات التي أتعامل معها طوال إجراءات الحصول علي الموافقة الخاصة بإقامة المشروع داخل المنطقة الحرة	3.73	1.270	34.02%	74.65%	السادس
٣- تتميز اجراءات اصدار / تجديد / تعديل تراخيص مزاولة النشاط بالمرونة الكافية	3.87	0.996	25.75%	77.37%	الخامس
٤- يتم البت في طلبات المشروعات بالسرعة المناسبة	3.47	1.192	34.35%	69.39%	التاسع
٥- تتميز إجراءات (تصاريح العمل – الاستقدام - الإقامة ...) باللامركزية فى الإجراءات	3.41	1.063	31.15%	68.26%	الثاني عشر

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
٦- تقوم المناطق الحرة بتلبية متطلبات المستثمر بكفاءة وفعالية	3.73	1.095	29.38%	74.55%	السابع
٧- يوجد نقص بالكوادر الفنية والإدارية في إدارات المناطق الحرة	3.16	1.175	37.18%	63.19%	الثالث عشر
٨- تسيطر البيروقراطية الادارية علي إجراءات العمل بالمناطق الحرة	3.08	1.177	38.21%	61.60%	الخامس عشر
٩- لا يوجد بالمناطق الحرة صف ثان لقيادة العمل بفاعلية	3.11	1.400	44.97%	62.25%	الرابع عشر
١٠- التوسع في إعطاء الصلاحيات يزيد من كفاءة العمل	4.54	0.755	16.66%	90.70%	الأول
١١- يتم التركيز من قبل القيادات العليا علي الجوانب الاجرائية والروتينية المتعلقة بتنفيذ اللوائح والقوانين بشكل جامد	3.51	1.102	31.41%	70.14%	الثامن
١٢- تطبيق اللامركزية الادارية في ادارة المناطق الحرة يزيد من فعالية تلك المناطق ويحسن المناخ الاستثماري	4.19	0.893	21.30%	83.85%	الثالث
١٣- لا يوجد تماثل في مستوي الخدمات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة المختلفة	3.45	1.147	33.23%	69.01%	الحادي عشر
١٤- لا تتوافر لموظفي الهيئة المرونة الكافية أو حرية التصرف حيال المشكلات	3.45	1.134	32.87%	69.01%	العاشر
١٥- تطبيق اللامركزية الإدارية فى إدارة المناطق الحرة فى مصر سوف يرتقى بإدارة بهذه المناطق مما يساعد على القيام بدورها فى التنمية	4.32	0.831	19.23%	86.38%	الثاني

جاء في ترتيب الأهمية النسبية في الترتيب الأول العنصر" التوسع في إعطاء الصلاحيات يزيد من كفاءة العمل " بأهمية نسبية بلغت 90.70% وانحراف معياري 0.755 ، وجاء في الترتيب الثاني العنصر" تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر سوف يرتقى بإدارة بهذه المناطق مما يساعد على القيام بدورها في التنمية " بأهمية نسبية بلغت 86.38% وانحراف معياري 0.831، وجاء في الترتيب الثالث العنصر" تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة يزيد

من فعالية تلك المناطق ويحسن المناخ الاستثماري " بأهمية نسبية بلغت 83.85% وانحراف معياري 0.893 ، وجاء في الترتيب الرابع العنصر" تتوافر الخدمات المقدمة من الهيئة بالمناطق الحرة التي يوجد بها نشاط المشروع " بأهمية نسبية بلغت 82.91% وانحراف معياري 0.933 ، وجاء في الترتيب الخامس العنصر تتميز إجراءات إصدار / تجديد / تعديل تراخيص مزاولة النشاط بالمرونة الكافية بأهمية نسبية بلغت 77.37% وانحراف معياري 0.996 ، وجاء في الترتيب السادس العنصر" تتواجد الجهات التي أتعامل معها طوال إجراءات الحصول علي الموافقة الخاصة بإقامة المشروع داخل المنطقة الحرة " بأهمية نسبية بلغت 74.65% وانحراف معياري 1.270، وجاء في الترتيب السابع العنصر" تقوم المناطق الحرة بتلبية متطلبات المستثمر بكفاءة وفعالية " بأهمية نسبية بلغت 74.55% وانحراف معياري 1.095 ، وجاء في الترتيب الثامن العنصر" يتم التركيز من قبل القيادات العليا علي الجوانب الإجرائية والروتينية المتعلقة بتنفيذ اللوائح والقوانين بشكل جامد " بأهمية نسبية بلغت 70.14% وانحراف معياري 1.102 ، وجاء في الترتيب التاسع العنصر" يتم البت في طلبات المشروعات بالسرعة المناسبة " بأهمية نسبية بلغت 69.39% وانحراف معياري 1.192 ، وجاء في الترتيب العاشر العنصر " لا تتوافر لموظفي الهيئة المرونة الكافية أو حرية التصرف حيال المشكلات " بأهمية نسبية بلغت 69.01% وانحراف معياري 1.134 ، وجاء في الترتيب الحادي عشر العنصر" لا يوجد تماثل في مستوي الخدمات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة المختلفة " بأهمية نسبية بلغت 69.01% وانحراف معياري 1.147 ، وجاء في الترتيب الثاني عشر العنصر " تتميز إجراءات (تصاريح العمل – الاستقدام - الإقامة ...) باللامركزية في الإجراءات بأهمية نسبية بلغت 68.26% وانحراف معياري 1.063 ، وجاء في الترتيب الثالث عشر العنصر " يوجد نقص بالكوادر الفنية والإدارية في إدارات المناطق الحرة " بأهمية نسبية بلغت 63.19% وانحراف معياري 1.175 ، وجاء في الترتيب قبل الأخير العنصر" لا يوجد بالمناطق الحرة صف ثان لقيادة العمل بفاعلية " بأهمية نسبية بلغت 62.25% وانحراف معياري

1.400 بينما جاء في الترتيب الأخير العنصر " تسيطر البيروقراطية الإدارية علي إجراءات العمل بالمناطق الحرة " بأهمية نسبية بلغت 61.60% وانحراف معياري 1.177.

٣- اختبارات الفروض الإحصائية:

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات رئيسة يقوم الباحث باختبار كل منها على حدى في كل فئة من فئتي الدراسة.

الفرض الأول

ينص الفرض الأول من فروض الدراسة والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض العدم على أنه " **لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر والإرتقاء بإدارة هذه المناطق وبالتالي القيام بدورها في التنمية** " .

يقوم الباحث باختبار الفرض الأول في فئتي الدراسة على النحو التالي:

أولاً: نتائج اختبار الفرض الأول لفئة العاملين بالمناطق الحرة:

قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) بالإضافة لاختبار معاملي الارتباط والانحدار والنموذج الإجمالي t،f واختبارات التحقق من مقدرات النموذج.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في الفرض الأول لفئة العاملين بالمناطق الحرة على ما يلي:

المتغير التابع: **الارتقاء بإدارة المناطق الحرة في مصر ودورها في التنمية**

جدول رقم (٥)

اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الأول فئة العاملين

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالي	قيمة ديربن واتسون Dw
تطبيق اللامركزية الإدارية	0.795	13.89	0.0	معنوي	0.669	1.857

جدول رقم (٦)

تحليل التباين ANOVA للفرض الأول فئة العاملين

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار	1	192.9	0.0	معنوي	44.8%	51.2%
البواقي	٢١٢					

قيم جدولية مستخرجة من جداول ديربن واتسون DW : Du=١.٦٨٩ Dl = ١.٦٦٧

من النتائج السابقة في فئة العاملين بالمناطق الحرة يتضح للباحث ما يلي:

أ- من جدول اختبار معاملات الارتباط والانحدار:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معاملي الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية فى إدارة المناطق الحرة فى مصر والارتقاء بإدارة هذه المناطق ودورها في التنمية أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) وهذا يعنى أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر والارتقاء بإدارة هذه المناطق.

٢- كانت إشارة معاملي الارتباط والانحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية

وإدارة المناطق الحرة في مصر من وجهة نظر العاملين بالمناطق الحرة أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأنه كلما زاد تطبيق اللامركزية الإدارية فى إدارة المناطق الحرة أدى ذلك بدوره للإرتقاء وزيادة فعالية إدارة المناطق الحرة في مصر.

ب- من جدول تحليل التباين ANOVA:

١- كانت قيمة مستوي الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي (F) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) وهذا يعنى أن الباحث يمكنه الاعتماد على النتائج التقديرية للنموذج بالإضافة لإمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

٢- كانت قيمة معامل التحديد r^2 =44.8% وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في تطبيق اللامركزية الإدارية في مصر مسئولة عن تفسير ما نسبته 44.8% من التغيرات التي تحدث في إدارة المناطق الحرة في مصر وهناك ما نسبته 51.2% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error.

جـ- التحقق من مقدرات المربعات الصغرى OLS:

لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.857 وبالنظر للقيم الجدولية يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين (Du, 4- Du) وهذا يعنى أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

١- للتعرف على توزيع الأخطاء فيما يلي شكل المدرج التكراري Histogram للأخطاء العشوائية.

رسم بيانى رقم (١)
المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء للفرض الأول فئة العاملين بالمناطق الحرة

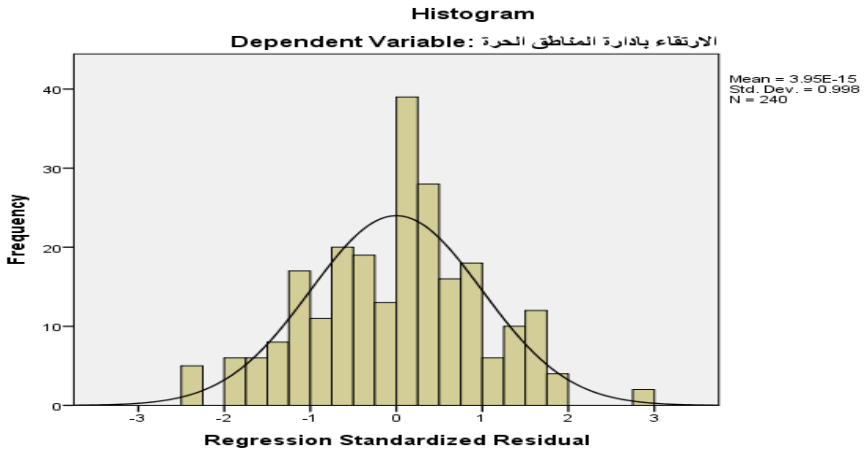

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع الطبيعي وأيضا الشكل التالي يوضح اختبار الاعتدالية للأخطاء.

رسم بيانى رقم (٢)
اختبار اعتدالية الأخطاء للفرض الأول فئة العاملين بالمناطق الحرة

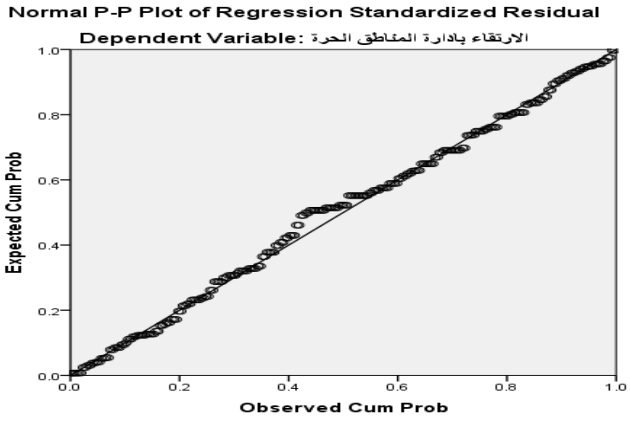

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع المعتدل لاقتراب قيم الأخطاء من خط الاختبار.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الأول في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر والارتقاء بإدارة هذه المناطق وبالتالى القيام بدورها في التنمية من وجهة نظر العاملين بالمناطق الحرة** ".

ثانياً: فئة المستثمرين

قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) بالإضافة لاختبار معاملي الارتباط الانحدار والنموذج الإجمالي t،f واختبارات التحقق من مقدرات النموذج.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في هذا الفرض الاول فئة المستثمرين على ما يلي:

المتغير التابع: **الإرتقاء بإدارة المناطق الحرة في مصر ودورها في التنمية**

جدول رقم (٧)
اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الأول فئة المستثمرين

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالي	قيمة ديربن واتسون Dw
تطبيق اللامركزية الإدارية	0.566	8.76	0.0	معنوي	0.517	1.986

جدول رقم (٨)
تحليل التباين ANOVA للفرض الأول فئة المستثمرين

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار	1	76.8	0.0	معنوي	26.7%	73.3%
البواقي	211					

قيم جدولية مستخرجة من جداول ديربن واتسون DW : Du=1.٦٨٣ Dl =1٦٦٢.

من النتائج السابقة في فئة المستثمرين يتضح للباحث ما يلي:

أ- من الجدول اختبار معاملات الارتباط والانحدار:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معاملي الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر والارتقاء بإدارة هذه المناطق وبالتالى القيام بدورها في التنمية أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) وهذا يعنى أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر والارتقاء بإدارة هذه المناطق من وجهة نظر المستثمرين.

٣- كانت إشارة معاملي الارتباط والانحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية وإدارة المناطق الحرة في مصر من وجهة نظر المستثمرين أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأنه كلما زاد تطبيق اللامركزية الإدارية فى إدارة المناطق الحرة أدى ذلك بدوره للإرتقاء وزيادة فعالية إدارة المناطق الحرة في مصر.

ب- من جدول تحليل التباين ANOVA:

١- كانت قيمة مستوي الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي (F) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) وهذا يعنى أن الباحث يمكنه الاعتماد على النتائج التقديرية للنموذج بالإضافة لإمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

٢- كانت قيمة معامل التحديد ٢٦.٧% = r^2 وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في تطبيق اللامركزية الإدارية في مصر مسئولة عن تفسير ما نسبته ٢٦.٧% من التغيرات التي تحدث في إدارة المناطق الحرة في مصر، وهناك ما نسبته ٧٣.٣% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error من وجهة نظر المستثمرين.

جـ- التحقق من مقدرات المربعات الصغرى OLS:

١- لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.986 وبالنظر للقيم الجدولية يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين (Du, 4- Du) وهذا يعنى أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

٢- للتعرف على توزيع الأخطاء فيما يلي شكل المدرج التكراري Histogram للأخطاء العشوائية.

رسم بيانى رقم (٣)
المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء للفرض الأول فئة المستثمرين

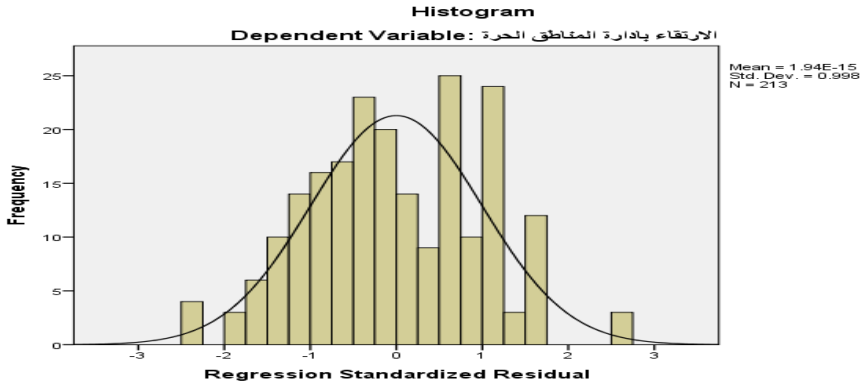

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع الطبيعي وأيضا الشكل التالي يوضح اختبار الاعتدالية للأخطاء.

رسم بيانى رقم (٤)
اختبار اعتدالية الأخطاء للفرض الأول فئة المستثمرين

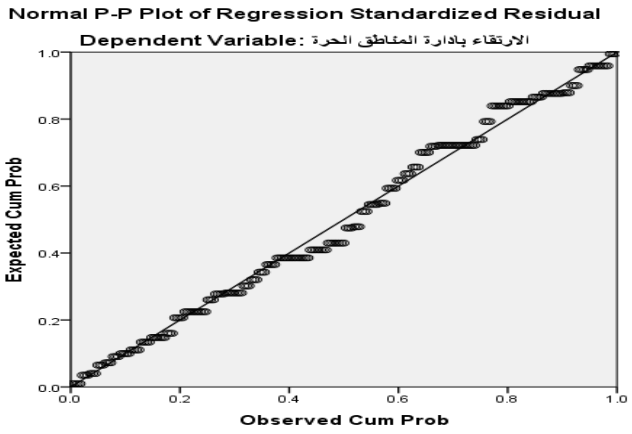

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع المعتدل لاقتراب قيم الأخطاء من خط الاختبار.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الأول في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر والارتقاء بإدارة هذه المناطق وبالتالى القيام بدورها في التنمية من وجهة نظر المستثمرين ".**

الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني من فروض الدراسة والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض العدم على أنه " **لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر وتحسن المناخ الاستثماري"**

يقوم الباحث باختبار الفرض الثاني في فئتي الدراسة على النحو التالي:

أولاً: نتائج اختبار الفرض الأول لفئة العاملين بالمناطق الحرة:

قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) بالإضافة لاختبار معاملي الارتباط الانحدار والنموذج الإجمالي t،f واختبارات التحقق من مقدرات النموذج.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في الفرض الثاني فئة العاملين بالمناطق الحرة على ما يلي:

المتغير التابع: **تحسن المناخ الاستثماري**

جدول رقم (٩)
اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الثاني فئة العاملين

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالي	قيمة ديربن واتسون Dw
تطبيق اللامركزية الإدارية	1.221	11.9	0.0	معنوي	0.611	2.033

جدول رقم (١٠)
تحليل التباين ANOVA للفرض الثاني فئة العاملين

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار	1	141.7	0.0	معنوي	37.3%	62.7%
البواقي	٢١٢					

قيم جدولية مستخرجة من جداول ديربن واتسون DW : Du=١.٦٨٩ Dl = ١.٦٦٧

من النتائج السابقة في فئة العاملين بالمناطق الحرة يتضح للباحث ما يلي:

أ- من جدول اختبار معاملات الارتباط والانحدار:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معاملي الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر وتحسن المناخ الاستثماري أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ، وهذا يعنى أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر وتحسن المناخ الاستثماري من وجهة نظر العاملين بالمناطق الحرة.

٢- كانت إشارة معاملي الارتباط والانحدار إشارة موجبة ، وهذا يعنى أنه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر وتحسن المناخ الاستثماري من وجهة نظر العاملين بالمناطق الحرة ، أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأنه كلما زاد تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر أدى ذلك بدوره لتحسن المناخ الاستثماري.

ب- من جدول تحليل التباين ANOVA:

١- كانت قيمة مستوي الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي (F) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) وهذا يعنى أن الباحث يمكنه الاعتماد على النتائج التقديرية للنموذج بالإضافة لإمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

٢- كانت قيمة معامل التحديد r^2 =٣٧.٣% ، وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر مسئولة عن تفسير ما نسبته ٣٧.٣% من التغيرات التي تحدث في تحسن المناخ الاستثماري وهناك ما نسبته ٦٢.٧% يرجع إلى عوامل أخرى ، بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error من وجهة نظر العاملين بالمناطق الحرة.

جـ- التحقق من مقدرات المربعات الصغرى OLS:

١- لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =2.033 وبالنظر للقيم الجدولية يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين (Du, 4- Du) وهذا يعنى أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

٢- للتعرف على توزيع الأخطاء فيما يلي شكل المدرج التكراري Histogram للأخطاء العشوائية

رسم بيانى رقم (٥)
المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء للفرض الثاني فئة العاملين بالمناطق الحرة

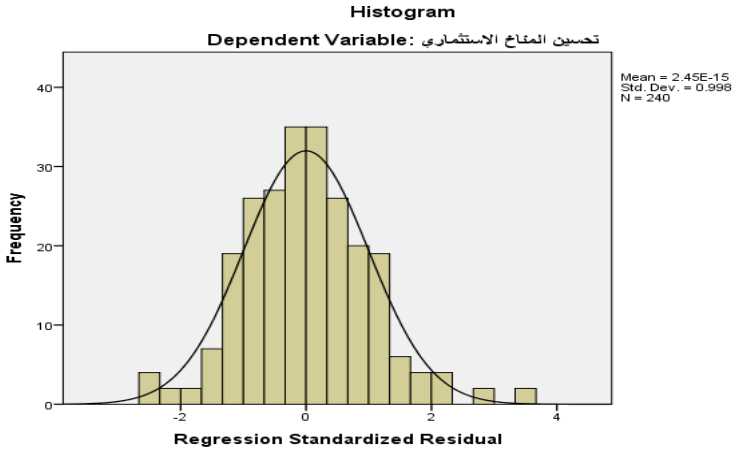

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع الطبيعي وأيضا الشكل التالي يوضح اختبار الاعتدالية للأخطاء.

رسم بيانى رقم (٦)
اختبار اعتدالية الأخطاء للفرض الثاني فئة العاملين بالمناطق الحرة

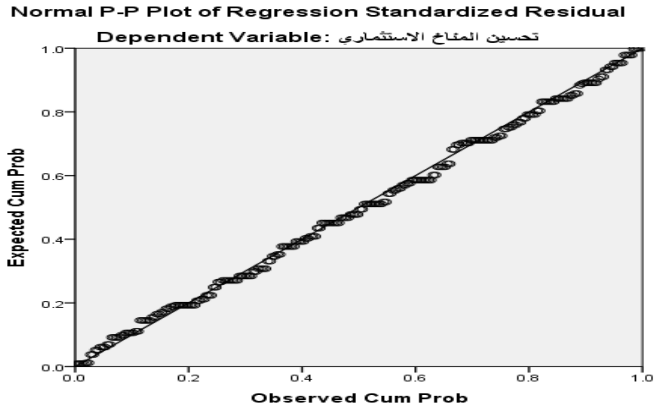

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع المعتدل لاقتراب قيم الأخطاء من خط الاختبار في فئة العاملين بالمناطق الحرة.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الثانى في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر وتحسن المناخ الاستثماري من وجهة نظر العاملين بالمناطق الحرة** ".

ثانياً: فئة المستثمرين

قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) بالإضافة لاختبار معاملي الارتباط الانحدار والنموذج الإجمالي t،f واختبارات التحقق من مقدرات النموذج.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في هذا الفرض الثاني فئة المستثمرين على ما يلي:

المتغير التابع: **تحسن المناخ الاستثماري**

جدول رقم (١١)
اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الثاني فئة المستثمرين

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالي	قيمة ديربن واتسون Dw
تطبيق اللامركزية الإدارية	1.036	20.4	0.0	معنوي	0.815	2.080

جدول رقم (١٢)
تحليل التباين ANOVA للفرض الثاني فئة المستثمرين

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار	1	417.7	0.0	معنوي	66.4%	33.6%
البواقي	211					

قيم جدولية مستخرجة من جداول ديربن واتسون DW : Du=1.٦٨٣ Dl =1٦٦٢.

من النتائج السابقة في فئة العاملين بالمناطق الحرة يتضح للباحث ما يلي:

أ- من الجدول اختبار معاملات الارتباط والانحدار:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معاملي الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر وتحسن المناخ الاستثماري أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ، وهذا يعنى أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة مصر وتحسن المناخ الاستثماري من وجهة المستثمرين.

٢- كانت إشارة معاملي الارتباط والانحدار إشارة موجبة ، وهذا يعنى أنه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر وتحسن المناخ الاستثماري من وجهة نظر المستثمرين ، أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأنه كلما زاد تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر أدى ذلك بدوره لتحسن المناخ الاستثماري.

ب- من جدول تحليل التباين ANOVA:

١- كانت قيمة مستوي الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي (F) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ، وهذا يعنى أن الباحث يمكنه الاعتماد

على النتائج التقديرية للنموذج بالإضافة لإمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

٢- كانت قيمة معامل التحديد r^2 =٦٦.٤% ، وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر مسئولة عن تفسير ما نسبته ٦٦.٤% من التغيرات التي تحدث في تحسن المناخ الاستثماري ، وهناك ما نسبته ٣٣.٦% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error من وجهة نظر المستثمرين.

جـ- التحقق من مقدرات المربعات الصغرى OLS:

١- لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =2.080 وبالنظر للقيم الجدولية يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين (Du, 4- Du) وهذا يعنى أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

٢- للتعرف على توزيع الأخطاء فيما يلي شكل المدرج التكراري Histogram للأخطاء العشوائية

رسم بيانى رقم (٧)
المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء للفرض الثاني فئة المستثمرين

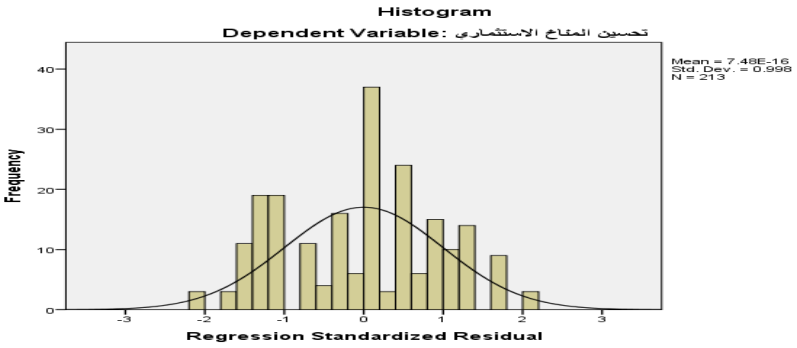

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع الطبيعي وأيضا الشكل التالي يوضح اختبار الاعتدالية للأخطاء.

رسم بيانى رقم (٨)

اختبار اعتدالية الأخطاء للفرض الثاني فئة المستثمرين

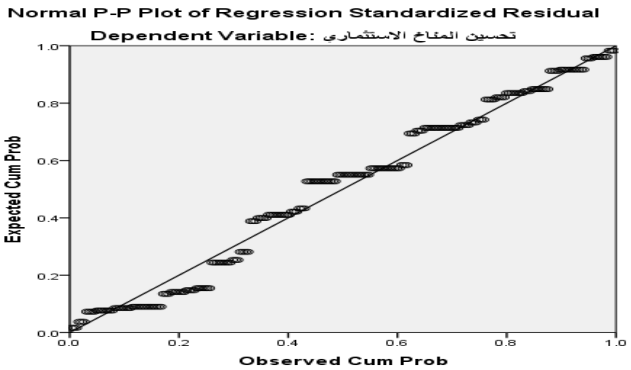

من الشكل يتضح أن الأخطاء لها التوزيع المعتدل لاقتراب قيم الأخطاء من خط الاختبار في فئة المستثمرين.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الثاني في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر وتحسن المناخ الاستثماري من وجهة نظر المستثمرين** "

الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض العدم على أنه " **لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئتي العاملين بالمناطق الحرة والمستثمرين حول تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر** "

وحتى يتمكن الباحث من اختبار معنوية الفرض الثالث قام الباحث باستخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين Two samples independent T-test كأحد الفروق الإحصائية للمقارنة بين عينتين مستقلتين.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في الفرض الثالث على ما يلي:

أولا: اختبار تجانس العينتين

تم أولا اختبار التجانس باستخدام اختبار Levene للتجانس على النحو التالي:

جدول رقم (١٣)
اختبار Levene للفرض الثالث

اسم المتغير	قيمة F	قيمة مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر	26.4	0.0	العينتين غير متجانستين

من جدول رقم (١٣) يتضح أن قيمة مستوي الدلالة أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) وهذا يعنى أن العينتين محل المقارنة غير متجانستين أي ليس لهما نفس التباين وبالتالي فإن الباحث لجأ لاستخدام اختبار (t) في حالة عينتين غير متجانستين.

ثانياً: نتائج اختبار (t) للفرض الثالث

جدول رقم (١٤)
اختبار (t) للفرض الثالث

اسم المتغير	قيمة t	متوسط الفروق	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
تطبيق اللامركزية الإدارية في مصر	10.1	0.484	0.0	توجد فروق معنوية بين العينتين

من الجدول رقم (١٤) يتضح ما يلي:

١- كانت قيمة مستوي الدلالة الخاص باختبار (t) لعينتين مستقلتين أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ، وهذا يعنى أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالمناطق الحرة وآراء المستثمرين حول تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر.
٢- كانت قيمة متوسط الفروق (0.484) وهي قيمة موجبة ، وهذا يعني أن العاملين بالمناطق الحرة لهم وجهة نظر بتطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر أكثر مما يرى المستثمرين.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الثالث في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " **توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئتي العاملين بالمناطق الحرة والمستثمرين حول تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة فى مصر** ".

النتائج:

سعى الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى التعرف إلى أي مدى يتم تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة في مصر ، كما حاول الباحث التعرف على ما إذا كانت هناك أية معوقات تعوق تطبيق اللامركزية الإدارية وذلك من خلال أراء عينة الدراسة من العاملين بإدارات المناطق الحرة بمختلف مستوياتهم الإدارية ، والمستثمرين على مجموعة من المحاور مثل تدريب العاملين ، وجود صف ثان ، تفويض الإدارة العليا لسلطاتها ، المشاركة في صنع القرار ، نقص الكوادر الفنية ... الخ.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- توجد علاقة طردية بين تطبيق اللامركزية الإدارية فى إدارة المناطق الحرة في مصر والإرتقاء بإدارة تلك المناطق ، حيث أنه كلما زاد تطبيق اللامركزية الإدارية فى إدارة المناطق الحرة كلما زادت فعالية الإدارة فى تلك المناطق مما يساعدها على القيام بدورها فى التنمية .

٢- توجد علاقة طردية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة وتحسن المناخ الاستثماري ، أو بعبارة أخرى كلما زاد تطبيق اللامركزية الإدارية فى إدارة المناطق الحرة أدى ذلك إلى تحسن المناخ الاستثماري .

٣- هناك إجماع بين فئتي الدراسة (العاملين – المستثمرين) علي أهمية عنصر " التوسع فى إعطاء الصلاحيات يزيد من كفاءة العمل " ، حيث أن هذا العنصر جاء فى المركز الأول فى الأهمية النسبية بين فئتي الدراسة ، إلا أن الأهمية كانت أكبر بالنسبة للمستثمرين ، كما يرى العاملون في إدارات المناطق الحرة أن التغيرات التى تحدث فى تطبيق اللامركزية الإدارية في المناطق الحرة تؤثر بنسبة ٤٤.٨% فى فعالية إدارة تلك المناطق ، وبنسبة ٣٧.٣% في تحسن المناخ الاستثماري فى مصر ، بينما يرى المستثمرون أنها تؤثر بنسبة ٢٦.٧% فى إدارة المناطق الحرة وبنسبة ٦٦.٤% فى تحسن المناخ الاستثماري فى مصر.

<u>التوصيات :</u>

١- التوسع في تفويض السلطة ، وتمكين العاملين إدارياً بما يزيد من كفاءة العمل ، وسرعة اتخاذ القرارات ، وإطلاق طاقات الإبداع والابتكار لدى العاملين.

٢- تمكين رؤساء المناطق الحرة إدارياً بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم دون الرجوع إلى المركز.

٣- إعطاء إدارات المناطق الحرة سلطة البت فى الموافقة على إنشاء مشروعات المناطق الحرة وتسليم الأراضي ، وإصدار قرارات الترخيص بمزاولة النشاط ، وذلك فى ضوء سياسات وضوابط موضوعة مسبقاً من قبل الهيئة ، على أن يوافى قطاع المناطق الحرة بالموقف التنفيذي للمناطق أولاً بأول ، وأن يقتصر العرض علي اللجنة الفنية الدائمة لشئون المناطق الحرة على المشروعات غير النمطية أو المشروعات ذات النشاط غير التقليدي .

٤- إنشاء نظام الشباك الواحد بالمناطق الحرة متضمناً بعض الجهات المعاونة مثل (الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات – الحجر الزراعي – جهاز شئون البيئة – الغرفة التجارية ..) والتى تتعامل معها الشركات بصفة مستمرة على أن يدعم أعضاء تلك الجهات بالتفويضات اللازمة لإنجاز الأعمال مما يساعد على سير وانسيابية العمل أسوة بمجمعات خدمات الاستثمار.

٥- إنشاء أنماط أخرى من المناطق الحرة يديرها القطاع الخاص كلياً أو بالشراكة مع القطاع الحكومي.

٦- لتطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة بكفاءة لابد وأن يسبقها عملية اختيار جيد للقيادات الإدارية ، وتدريب وتأهيل تلك القيادات لتمكينها من إدارة العمل بكفاءة وفعالية وذلك عن طريق إنشاء مركز تأهيل بوزارة الاستثمار والتعاون الدولى لتدريب عمل بروتوكولات تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وبين بعض القيادات الإدارية.

٧- عمل بروتوكولات تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وبين بعض المناطق الحرة العالمية صاحبة الريادة ، وذلك لتبادل الزيارات ونقل الخبرات ، على أن تكون تلك الزيارات غير مقتصرة على القيادات الادارية فى المركز، وإنما القيادات الادارية على مستوى المناطق الحرة المختلفة ،

حتى يتم تعظيم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة فى إدارة المناطق الحرة.

٨- اتباع الأساليب الحديثة فى إدارة الموارد البشرية مثل تطبيق مفهوم الجدارة كأساس فى إدارة الموارد البشرية بالهيئة لما يحققه هذا المفهوم من المزايا والمنافع التى تعود على المنظمات ومنها:

- جذب العناصر البشرية ذات المهارات والقدرات.

- زيادة درجة الدافعية والرضا الوظيفى للموظفين مما ينعكس على آداء المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

٩- تفعيل الدرجات الادارية غير المفعلة مثل درجة مدير إدارة وذلك بالهيكل التنظيمى للهيئة كنوع من أنواع التأهيل قبل درجة المدير العام أولى درجات الوظائف القيادية بالهيئة .